

رجال السياسة ورجال المال

كثير من رجال المال والأعمال أصحاب شركات عائلية، تحالفهم مع السلطة خدم مصالحهم وزاد من نفوذهم وثرانهم، بعضهم يشغل مواقع مهمة في الحزب الوطني وفي مجلس الشعب وفي حكومة الدكتور نظيف، ويمتلكون العديد من الصحف وقنوات التلفزيون، آلت إليهم أموالنا المودعة بالبنوك المصرية بغرض استخدامها في تمويل مشروعاتهم الصناعية والاقتصادية. اكتملت حلقات احتوائهم واستيلائهم على سلطات الحكم في مصر، لم يبق خارجاً عن نفوذهم الآن سوى المؤسسة العسكرية.



د. مصطفى الرفاعي

الوقت لذلك، بل يفضل بعضهم الابتعاد عن الضوء لأن تدخلهم في العمل السياسي سيوجب على نشاطهم الأساسي مشكلات كبيرة. إضافة إلى ما له من مردود سلبي على المستوى الشعبي، وهذا ما أدركه طلعت حرب. كان أحد مبادئ ثورة يوليو هو إلغاء سيطرة رأس المال على الحكم، واعتقد مما أسلفنا أننا نشهد تراجعاً واضحاً عن هذا المبدأ. وهو مبدأ مطبق في دول الغرب الرأسمالي. أي أن التحول عن النظام الاشتراكي ليس ذريعة لعودة سيطرة رأس المال على الحكم وليس ذريعة لعودة سيطرة الأجانب على الاقتصاد المصري.

- العدالة الاجتماعية التي تحقق السلام الاجتماعي وتماسك الأمة وتجنبنا الصراعات الطبقة التي قد يكون الأثرياء، من أصحاب الأموال أول ضحاياها.

ولهذا الشعب طريقته الخاصة في التعبير عن عدم الاقتناع وعدم الرضا عما يجري في الشأن العام. فهو يتخذ موقفاً سلبياً ويمتنع عن المشاركة دون الجهر بالصيغان. ويتبدد عليه حالة من التسيب والفضى وعدم الاستجابة أو الانكفاء على المصالح الشخصية، ويتجه البيض إلى الاختباء تحت عباءة الدين بإطلاق اللحن أو المغالاة والدروشة، وهي جميعاً مظاهر هروب من واقع لا يشارك فيه. من الواضح أن هناك فجوة تتسع بين الحكومة والشعب. وأن ازدياد الفقر وازدياد ثراء رجال المال وتوليهم السلطة في البلاد لم يكسب الحكومة رضا الشعب.

تصاعد نفوة وقوة احتكارات الأسمنت وحديد التسليح - وكلاهما سلعة استراتيجية - له آثاره الاجتماعية وعلى قدرة المواطن على الحصول على سكن يوفر له حياة آمنة في وطنه، ارتفع سعر طن الحديد من ٩٠٠ جنيه في عام ٢٠٠١ إلى ٣٦٠٠ جنيه في ٢٠٠٧، تحول كبير في دولة كانت تخشى رفع سعر كيلو السكر حتى لا يتأثر المواطن، أما صناعة الأسمنت فصارت مثلاً صارخاً لعودة السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصري واتفق الشركة الأجنبية على رفع أسعار الأسمنت لتعظيم تحويلات مكاسبهم للخارج في تحدر واضح الحكومة ومصالح المجتمع.

كان طلعت حرب على حق حين قال: «للسياسة رجال وللمال رجال - ومن يخلط بين عمل وعمل اختلط عليه الأمر والتوى عليه القصد وأفلت منه سر النجاح».

وزير الصناعة السابق

كي يستثمروا الأموال في مشروعات التنمية. الأموال التي أتاحت لم تكن أموال الحكومة بل أموال المومنين من الشعب. إلا أن الأمور سارت فيما بعد في طريق آخر.

فقد قرر بعض رجال المال والأعمال القفز على مواقع السلطة - باحتلال مواقع قيادية بالحزب الوطني ثم رئاسة بعض اللجان المهمة بمجلس الشعب، وانتهى الأمر بتشكيل حكومة تضم للمرة الأولى مجموعة من الوزراء من رجال الأعمال.

وتزامن اختلاط الأدوار مع تخلف البعض عن سداد أقساط القروض التي حصلوا عليها من البنوك، وكان البعض أن امتناعه عن السداد يجعله في مركز الأقوى والأقرب على المساومة على شروط جديد للسداد وكلها قصص معروفة. ورأى المجتمع المصري بعض الأموال توجه إلى استخدامات مظهرية وربما استقرارية للشعب تعبيراً عن الجاه والتنفوذ.

اتجه بعض رجال المال أيضاً إلى تطوير نفوذهم بأن امتلكوا صحفاً وقنوات تلفزيونية، ولم لا، فالإعلام سلاح وسلطة رابعة يمكن استخدامه للنداءية وتمجيد الأدوار أو لنقد الحكومة أو لمهاجمة مسؤوليها ممن لا يرضى عنهم رجال المال والأعمال.

ورأينا تياراً في بعض صحف رجال المال. ولا أقول الصحافة الحزبية - يغزو عقول الشباب ويشكك في ثوابت العمل القومي ويتجاوز أحياناً الخطوط الحمراء الواجب الالتزام بها حرصاً على سلامة المجتمع. رجال الأعمال بالخارج يحرصون على عدم الاشتغال بالسياسة ولا يجدون

في التصدي لتجاوزات أصحاب الأموال وعلى قدرة هؤلاء بما لهم من نفوذ على إبعاد من لا يساير رغباتهم. السؤال الآن: كيف حدث اختراق رجال أعمال مواقع السلطة وما هي أسبابه؟

في الحقيقة كانت البداية طيبة بعد نجاح بدايات سياسة الانفتاح وإصدار قانون الاستثمار وإعفاء المدن الصناعية من ضرائب الارياح التجارية والصناعية لعشر سنوات - وتولت الدولة إنشاء البنية الأساسية للمناطق الصناعية. حدث تطور ممتاز في الاستثمار الوطني في صناعات وطنية صغيرة بالمناطق والمدن الصناعية أدى إلى زيادة معدلات التنمية. وظهر على ساحة المجتمع الصناعي بعض التنظيمات والقيادات منها جمعية رجال الأعمال التي قامت بدور محمود في بداية الانفتاح.

وقد أدى هذا النجاح إلى اتجاه الدولة إلى الاعتماد على القطاع الخاص في إحداث التنمية خاصة بعد أن تقرر أن تتوقف الدولة عن الاستثمار في الصناعة واتجاهها إلى بيع شركات القطاع العام.

حين أرادت الحكومة أن تحقق إنجازات - ظنت أن تحقيق هذه الإنجازات سيتأتى بتبني مجموعة من الصناع والتجار كي يقووا حركة الاستثمار والتنمية - بالعمل في مجالاتهم الاقتصادية، ولم يكن الغرض من ذلك خلق فئة تمتلك المال والنفوذ السياسي والإعلامي أو تسعى تدريجياً للاستيلاء على السلطة. أعطتهم الدولة أراضي وفتحت لهم خزائن بنوك القطاع العام

وصولهم إلى هذه المواقع سيضر بهم وينشأ لهم اقتصادي مستقبلاً. كما أنه أضعف كثيراً دور الدولة الرقابية وتسبب في تراجع الحكومة عن بعض مبادئ وقيم الحركة الوطنية، ومنها تحرير الاقتصاد من السيطرة الأجنبية والعدالة الاجتماعية وعدم سيطرة رأس المال على الحكم. تولى مناصب العمل العام يتطلب التجرد والابتعاد عن المصالح الخاصة حتى لا يكون هناك تعارض في القصد والهدف.

أن ما نعيشه اليوم يمثل خلطاً خطيراً في الأدوار. فقد نفذ بعض رجال المال والأعمال إلى مواقع مهمة وقيادية في أعلى مستويات الحزب الوطني ومجلس الشعب ولجانه. أي أنه أصبح لهم سلطة الرقابة على الحكومة!! وهو بلا شك وضع مقلوب يؤدي إلى ما شاهدناه في قضية أكياس الدم الملوثة وغيرها من القضايا التي تطالنا بها الصحف.

هذه القضية تستحق دراسة جادة وتحليلاً للكشف عن أسباب موافقة اللجان المختصة بالمرجعة الفنية وإقرار الترسية والشراء. وأرجو أن يكشف القضاء عن أوجه وأسباب تقصير لجان أكياس الدم والفلاتر. صاحب شركة هايدلندا يشغل موقع وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب فهو من كبار رجال السلطة التشريعية والرقابية وهو من قيادات الحزب الوطني، أي أنه يشغل موقعا مهماً في تركيبة السلطة أقوى بكثير من موظفي الدولة المعينين بلجان وزارة الصحة.

اختلاط الأدوار أدى إلى ضعف واهتراء أجهزة الدولة التي كانت تصدى لخالفات وتجاوزات رجال الأعمال، سنجد أمثلة كثيرة لتردد أجهزة الدولة